رد دولة قطر على قرار الجمعية العامة رقم (79/49) المعنون "آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد"

إن قذائف اليورانيوم المستنفد (المنضب) هي جيل جديد من الأسلحة استخدمت في التاريخ الحديث. حيث أن كمية كبيرة من الغبار المشع والناجمة عن اصطدام قذيفة اليورانيوم المنضب بالهدف تصعد الى الأعلى من خلال عمود الهواء الحار المتصاعد نتيجة حرارة الانفجار.

ويؤدي احتراق قذائف اليورانيوم المستنفد عند اصطدامها بالأهداف إلى تكوّن جسيمات دقيقة من أكاسيد اليورانيوم يمكن أن تبقى عالقة في الهواء أو تترسب في التربة والمياه، مما قد يؤدي إلى تعرض البشر والكائنات الحية لها عن طريق الاستنشاق أو الابتلاع أو التلامس المباشر. وقد أشارت عدة دراسات علمية إلى أن التعرض المزمن لهذه الجسيمات قد يرتبط بمخاطر صحية وبيئية محتملة، بما في ذلك تلوث التربة والمياه الجوفية وزيادة احتمالات الإصابة ببعض الأمراض.

تعتبر الاستخدامات العسكرية لليورانيوم المستنفد من أهم المسببات للآثار الملموسة المؤثرة على تركيزات هذا النظير في البيئة. تشير القياسات في المواقع التي استخدمت فيها الذخائر إلى أن التلوث على السطح يبقى موضعيًا (على بعد بضع عشرات من الأمتار من مكان التفجير). ومع ذلك هناك احتمال معقول بأن تكون كميات كبيرة من المياه والسلاسل الغذائية قد تلوثت، كما هو الحال مع أي تلوث بالمعادن الثقيلة.

يتكون اليورانيوم الطبيعي أساساً من ثلاثة نظائر هي اليورانيوم–238 بنسبة تقارب 99.28%، واليورانيوم–235 بنسبة 0.71%، واليورانيوم–234 بنسبة ضئيلة. ويتم تخصيب اليورانيوم عبر عمليات صناعية لزيادة نسبة النظير U–235 لاستخدامه كوقود في المفاعلات النووية أو في التطبيقات العسكرية. وينتج عن عملية التخصيب منتج ثانوي يُعرف باليورانيوم المستنفد، حيث تنخفض نسبة U–235 إلى ما يقارب 0.2–0.3%، بينما ترتفع نسبة U–238 إلى نحو 99.7%.

يستخدم اليورانيوم المنضب في انتاج قذائف مضادة للدروع لتميزه بعدة صفات منها، الكثافة العالية (19000 كغم/متر مكعب) والتي تعطيه القابلية على اختراق الدروع، ورخص الثمن على الرغم من ان النشاط الإشعاعي لليورانيوم المنضب يمثل (60%) من قيمة النشاط الاشعاعي لليورانيوم الطبيعي الا انه ذو خطورة كبيرة على الكائنات الحية باعتباره مصدراً لاشعة الفا واشعة غاما ذات الطاقات العالية والتي لها تاثيرات صحية ضارة.

وتبرز أهمية معالجة هذه المسألة في إطار القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المبادئ المتعلقة بحماية المدنيين والبيئة أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك مبدأ التناسب ومبدأ التمييز.

وتشدد دولة قطر على أهمية دور المنظمات الدولية المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في إجراء الدراسات العلمية وتقييم مستويات التلوث الإشعاعي وتقديم الدعم الفني للدول المتضررة.

وتقترح دولة قطر الاجراءات التالية بشأن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد (المنضب):

1. إنشاء إطار عمل دولي فريق حكومي للنظر في ضبط وتنظيم استخدامات اليورانيوم المستنفد في الحروب.
2. تنسيق الجهود الدولية لعمل مسح للمناطق التي تضررت من جراء استخدام قذائف اليورانيوم المنضب في مسرح العمليات والبيئة، وتحديد مستويات التلوث ووضع التوصيات المناسبة لحماية البيئة والبشر في هذه المناطق.
3. نوصي باستمرار اجراء المراقبة الدورية الشاملة للمناطق الملوثة اشعاعياً باليورانيوم المنضب باعتبار ان المواد المشعة يستمر نشاطها لآلاف السنين.
4. إنشاء صندوق طوعي للمراقبة الصحية والبيئية لتمويل دراسات مستقلة وابحاث علمية حول آثار تلوث اليورانيوم المنضب وطرق معالجته وإزالته، ويهدف إلى:

أ. إجراء فحوصات طبية دورية للسكان في مناطق النزاع المعروفة باستخدام هذه الذخائر، مع التركيز على وظائف الكلى والجهاز التنفسي.

ب. أخذ عينات منتظمة من التربة والمياه والمحاصيل الزراعية في المناطق المتأثرة لتحليل مستويات التلوث باليورانيوم المستنفد ورصد أي انتقال له عبر السلسلة الغذائية.

ت. دعم الأبحاث العلمية المستقلة لدراسة الآثار الصحية طويلة الأمد على البشر والبيئة، بما في ذلك الآثار المحتملة على الأجيال القادمة وتطوير أفضل الممارسات لمراقبة ومعالجة التلوث الناتج عن استخدام هذه الذخائر.

5. دعوة الدول التي استخدمت ذخائر اليورانيوم المستنفد إلى تقديم معلومات دقيقة حول مواقع استخدامها وكميات الذخائر المستخدمة، بما يسهم في تسهيل عمليات التقييم البيئي وإزالة التلوث.

6. تشجيع المجتمع الدولي على تطوير مبادئ توجيهية أو معايير دولية لتنظيم استخدام الذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد والحد من آثارها البيئية والصحية.

7. تعزيز برامج المساعدة الدولية للدول والمناطق المتضررة من استخدام هذه الذخائر، بما يشمل الدعم التقني والطبي والبيئي.

8. التأكيد على ضرورة حماية البيئة وصحة الإنسان، خاصة الأجيال القادمة، من الآثار طويلة الأمد للتلوث الإشعاعي الناتج عن استخدام هذه الذخائر.

وتؤكد دولة قطر التزامها بدعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الآثار الإنسانية والبيئية للنزاعات المسلحة، وتعزيز البحث العلمي والتعاون الدولي لضمان حماية الإنسان والبيئة من المخاطر المرتبطة باستخدام الذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد.